عرب امريكا :

كل الأوراق بيد واشنطن

الادارة الاميركية تسعى لتحقيق "الاجماع الاستراتيجي" عبر تمرير مشروع رئيسها "للسلام"

التمهيد الرجعي للمشروع الاميركي جارٍ في كل عواصم عرب اميركا

قبل حوالي العشرين شهراً من الان ، كان وزير الخارجية الاميركية الأسبق الكسندر هيغ ، يتنقل في عواصم الشرق الأوسط الرئيسية ، في جولة وصفت في حينها بأنها «للاستطلاع وتقصي الحقائق» ، حيث تواجه الادارة الاميركية الجديدة ـ انذاك ـ ضرورة ان تبني سياستها الشرق اوسطية على اسس واضحة وبعد دراسة ميدانية للمنطقة !.

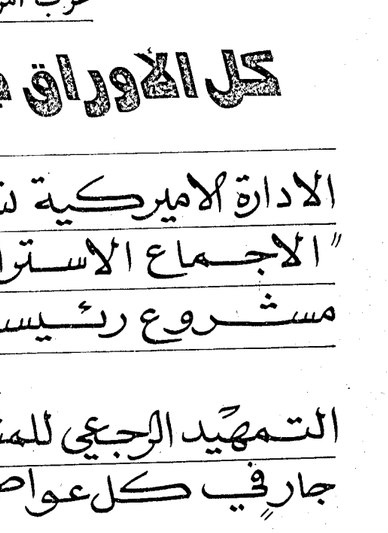

امين الجميل وريغان : لبنان في الفلك الاميركسي .

لكن الحقيقة ان تلك الزيارة لم تكن إلا محاولة اولى من قبل الادارة الامريكية لتحقيق ما يسمى «بالاجماع الاستراتيجي» في المنطقة ، والهدف كما هو معلوم بناء «ستار حديدي» حول حدود الاتحاد السوفياتي ، ولكن من الغرب هذه المرة ، وتكريس تبعية المنطقة للهيمنة الامريكية .

لم تكلل زيارة هيغ هذه بالنجاح ، حيث صدمت ادارة الرئيس ريغان ، بأن اولويات السياسة لمختلف دول المنطقة لا تتطابق مع اولويات السياسة الشرق اوسطية الامريكية ، وانه لكي يتحقق الاجماع الاستراتيجي لا بد من تحقيق حل ما لمشكلة الصراع العربي الصهيوني ، والذي سيبقى عامل تفجير للصراعات الأقليمية ، ولن يكون بمقدور عرب امريكا في حال استمرار المشكلة بدون حل ان يبحثوا في فرص التعايش والتنسيق مع الكيان الصهيوني ، ناهيك عن التحالف الاستراتيجي المطلوب امريكياً !.

لذلك فقد واجهت مهمة هيغ نوعاً من التعثر والفشل ، لكن واشنطن ظلت رغم ذلك سائرة في اتجاه الاجماع الاستراتيجي واصبح المطلوب تذليل العقبات التي تعترض هذا الطريق .

ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ، شهدت المنطقة العربية العديد من الأحداث والتطورات ، بدءاً من تسخين الجبهة اللبنانية في مواجهة الثورة الفلسطينية وسوريا ، مروراً بمشروع فهد ، وقمة فاس الأولى ، عطفاً على الحرب الشرسة التي شنتها اسرائيل في لبنان مؤخراً وانتهاء بالنشاط الرجعي العربي المحموم الذي انفلت من عقاله بعد حرب لبنان وفي ضوء نتائج قمة فاس الأخيرة .

وغني عن القول ، ان بين هذه التطورات التمهيدية جاءت الحرب الأخيرة في لبنان بوصفها التطور الأبرز والأكثر خطورة سواء من حيث شراسة الهجمة المضادة للقوى المناهضة للمشروع الامريكي ، او من حيث النتائج التي ترتبت على هذه الحرب ـ الزلزال .

فلم تكد الحرب تضع اوزارها ، وتكمل اخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين انسحابها من بيروت ، حتى بدأت المنطقة تزدحم بالمشاريع السياسية الرامية لانهاء معضلة الصراع العربي ـ الصهيوني .

فالرئيس ريغان بادر في مطلع ايلول الماضي باطلاق مبادرته السلمية ، مؤكداً أنها مبادرة للتنفيذ العملي وليست كسابقاتها مبدئياً استعداده لوضع «رصيده الشخصي» خلف مشروعه للسلام حتى يكتب له النجاح .

وبعده بأسابيع قليلة ، تقاطر الملوك والأمراء والرؤساء العرب الى فاس ، لاستكمال قمتهم التي سبق لها ان احبطت بسبب الموقف الوطني الفلسطيني والعربي الرافض لمشروع فهد السلمي» . وقد نجحوا في فاس الثانية في تحقيق ما فشلوا في تحقيقه في فاس الأولى ، وكانت المرة الأولى التي تعلن فيها القمة العربية اسقاط الخيار العسكري رسمياً والاستعداد الضمني للاعتراف بالعدو داخل حدود امنة يكفلها مجلس الأمن والمجموعة الدولية .

وما هي الا اسابيع قليلة من انفضاض قمة فاس الثانية ، حتى اعلن الملك حسين عن مشروعه الكونفدرالي داعياً منظمة التحرير الفلسطينية الى التفريط بوحدانية تمثيل شعبها مجدداً مساعيه الالحاقية المعروفة ، مستكملا بذلك الطريق الذي سارت عليه الرجعيات العربية في قمة فاس حيث حاولت الخروج بقرارات تفسح في المجال امام اشتراك الاردن في اي محادثات تسووية مقبلة نيابة عن الفلسطينيين وممثلا لهم ، أو شريكا في التمثيل على اقل تقدير .

المسافة بين هذه المشاريع قصيرة نسبيا ، ليس بالمعنى الزمني فحسب بل وبالمعنى السياسي كذلك .

صحيح ان قرارات فاس تضمنت بنوداً مغايرة للبنود التي تضمنها مشروع ريغان للسلام ، لكن الصحيح ان فحوى هذه البنود ومضمونها يكتسب معناه وتفسيره من طبيعة القوى التي اشرفت على صياغتها اولاً ، ومن توازن القوى القائم في المنطقة والذي هو مختل على نحو واضح لصالح العدو ثانياً . الأمر الذي يعطي هذه القرارات تفسيراً واحداً ، يستبعد احتمالات القراءات المتعددة كما توحي بذلك بعض التصريحات والمواقف الفلسطينية والعربية .

الملك حسين وريغان : دور للاردن

وقد جاءت احداث الأشهر القليلة الماضية لتؤكد صحة ما ذهبنا اليه من تحليل واستنتاج لقمة فاس منهجا ومسلكا وقرارات .

فالرجعيات العربية تخلت عن جوهر البنود الثمانية «لمشروع السلام العربي» ، ولم يبق منها سوى البند السابع المتصل بالاعتراف بالعدو ، وهذا ما يتضح من خلال قراءتنا لبنود المشروع وما طرأ على مواقف عرب امريكا من تبدل حيالها :

اولاً : المشروع تحدث في بنده الأول عن «انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القطاع العربي من القدس» .

في حين نرى ان لهجة بعض عرب امريكا بدأت تتبدل عند الحديث عن هذه النقطة ، فالأوساط الأردنية اخذت تسرب في الآونة الأخيرة معلومات عن تعديلات قد تجري على «جانبي الحدود بين الضفة الغربية وبقية فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، كما بدأت بعض الأوساط الرجعية العربية «تتفهم» اقتراحاً امريكياً يقضي بـ«ابقاء القدس مدينة موحدة مع اعطائها وضعا مميزاً» ، الأمر الذي يعني استمرار الاحتلال للجزء العربي عن المدينة العربية المحتلة !.

كذلك يبدو ملاحظاً غياب الاهتمام العربي الرسمي بمصير الجولان المحتل ، فالتركيز يجري فقط حول مستقبل المناطق التي قد تنسحب عنها اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

ألا يحمل ذلك في طياته بدايات التراجع العربي عن البند الأول في مشروع فاس ؟! هذا ما يمكننا التكهن به اذا اردنا الابتعاد عن الحديث بلغة اليقين .

ثانياً : المشروع العربي للسلام تحدث في بنده الثاني عن ضرورة «ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل بعد عام ١٩٦٧» . في حين ان عرب امريكا بدلوا موقفهم حيال هذا الموضوع بعد اقل من ثلاثة اشهر على قمة فاس .

فالملك حسين مدفوعاً بدعم عربي رجعي يسعى اليوم للحصول على تعهد امريكي بالضغط على اسرائيل لتجميد الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو لا يطمح بأكثر من ذلك خصوصاً وان لدى حكومة العدو مخططاً استيطانياً يترتب عليه في غضون اشهر قليلة انجاز ما يعادل كل ما تم انجازه خلال سبعة عشر عاماً من الاحتلال على هذا الصعيد .

ثالثاً : المشروع العربي للسلام يؤكد في بنده الرابع على «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي ممارسة كامل حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد الممثل الشرعي والوحيد له ، وتعويض من لا يرغب في العودة» .

لكن الملاحظ ان عرب امريكا انتهكوا هذا القرار كما لم ينتهك اي قرار مثله من قبل .

فالحديث عن ضرورة اشراك الاردن وفلسطينيين آخرين في تمثيل الشعب الفلسطيني بدأ منذ اللحظة الأولى لصدور قرارات فاس بل وقبل صدورها اثناء الجلسات التداولية للقمة .

وقد جاءت التطورات اللاحقة لتعكس هذا المسعى الرجعي العربي لتجاوز وحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير .

فالملك حسين اطلق مشروعه الكونفدرالي ساعياً وراء التفويض والمشاركة في تمثيل الشعب الفلسطيني مدعوماً بغطاء عربي رجعي عريض .

والأنظمة الخليجية تسعى بدورها لممارسة اقصى الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية لدفعها نحو القبول بالمشروع الأردني .

والرئيس المصري حسني مبارك السائر على طريق العودة للصف العربي ، يعتبر الملك حسين وياسر عرفات نموذجان للشعب الفلسطيني .

وهكذا الحال في بقية عواصم عرب امريكا .

اما بخصوص حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فقد جاءت موافقة اغلبية الدول العربية على مشروع ريغان وتبنيها له لتكشف كم كانت زائفة ومضللة احاديث عرب امريكا في فاس حول هذه القضية . فالمشروع الأمريكي كما هو معلوم يرفض التفسير الذي يعطيه القانون الدولي لحق تقرير المصير ، وهو اقامة الدولة المستقلة ، ويكتفي بتفسيره الخاص وهو الحكم الذاتي فقط .

رابعاً : يتحدث المشروع في بنده السادس عن ضرورة «اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تكون القدس عاصمة لها» .

في حين نرى ان الرجعيات العربية تجاوزت ايضا هذا القرار على نحو سافر ومكشوف :

اولاً ، بقبولها بمشروع ريغان الذي يتنكر لحق شعبنا في تقرير المصير .

ثانياً : بقبولها بمشروع الكونفدرالية الذي اطلقه الملك حسين والذي يتنكر لهذا الحق كذلك ، ويجدد الاطماع الالحاقية للنظام الاردني .

ثالثاً : بسعيها الحثيث لتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية والتلويح بالبدائل الرجعية المشبوهة .

وهكذا يتضح ان مشروع السلام العربي لم يبق منه قائماً حتى الآن سوى البند المتعلق بحق جميع الدول في الوجود داخل حدود امنة ومعترف بها ومكفولة من قبل المجموعة الدولية .

ومن هنا يتضح كذلك ، معنى قولنا ان مشروع السلام العربي لم يكن في الحقيقة سوى مشروع البند السابع ، الذي يستهدف تهيئة المنطقة للقبول والتعايش مع العدو الصهيوني وتمرير بند الاعتراف تحت مظلة البنود الاخرى .

المشروع الأمريكي :
نقطة البداية والنهاية

اذا كان صحيحا ان الرجعيات العربية سعت بتقديمها مشروعاً خاصا للسلام في المنطقة الى التخلص من احراجات «الصراع الاسرائيلي ـ العربي» ، فانه صحيح كذلك ان هذه الرجعيات بتراجعها عن بنود مشروعها هذا انما تقترب اكثر فأكثر من جوهر المشروع الامريكي للمنطقة ، سواء ما اتصل منه بالمشكلة الشرق اوسطية او ما تعلق منه بالموقع الذي ينبغي ان تحتله المنطقة في دائرة الصراع العالمي بين معسكري الثورة والثورة المضادة .

◀